اقتصاديون يتوقعون أن يشهد 2015 طفرة في النمو الاستثماري بنسبة لا تقل عن 4 %

18.6 مليار دولار حجم الاستثمارات الأجنبية في السعودية

«العربية نت»: توقع اقتصاديون أن يشهد عام 2015 طفرة في زيادة الاستثمار الأجنبي في السعودية، بنسبة لا تقل عن 4 في المائة، ونمو التبادل التجاري بين الرياض وبعض العواصم التجارية والصناعية.

وقال الدكتور عبد الحليم محيسن: «من الواضح أن المجلس الاقتصادي التنموي السعودي يتجه في مسار تعزيز محفزات جذب الاستثمار الأجنبي ذي القيمة المضافة»، مشيرا إلى أن حجمه حاليا يقدر بأكثر من 70 مليار ريال، ما يعادل 18.6 مليار دولار، وفقا لما نقلته صحيفة «الشرق الأوسط».

وتوقع أن يشهد عام 2015 طفرة كبيرة على مستوى الاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعات التحويلية والتقنية والتكنولوجيا وتحفيز المنشآت الصغيرة والكبيرة، ونمو القطاعات المعنية بالتعليم والصحة وغيرها من القطاعات التنموية العملاقة.

من جهته، أوضح الدكتور عبد الرحمن باعشن رئيس مركز الدراسات الاقتصادية بجازان غرب السعودية أن المجلس الاقتصادي التنموي السعودي يستقبل ما تبقى من العام الحالي بتحسين التشريعات الاقتصادية، بما يتوافق والمعايير الدولية مما يساهم في خلق اتزان في السوق الاستثمارية بالسعودية.

■ المملكة مستمرة بتحفيز وتهيئة البيئة الاستثمارية عبر استكمال البنية التحتية وفتح قنوات تواصل تجاري مع عدد من الدول المهمة صناعياً

وتوقع رئيس مركز الشروق للدراسات الاقتصادية أن تشهد السوق السعودية سياسات تضبط تطبيق القانون والشفافية، وتحجم أي شكل من أشكال الفساد المالي، مع التركيز على الاستثمارات ذات القيمة المضافة، متوقعا زيادة نمو الاستثمار الأجنبي خلال 5 أعوام مقبلة إلى 20 في المائة، بتقديرات تصل إلى 18.6 مليار دولار.

ونوه باعشن بأن القوانين الحالية تمنح تسهيلات تمكن من تعزيز الشفافية وحوكمة الشركات، وتحمي الاستثمار من أي انحرافات قد تحدث بسبب أو بآخر، مع العمل على تعزيز التنوع الإنتاجي والترخيص، وتحفيز العمل القضائي للفض في النزاعات التجارية والاستثمارية.

العاصمة السعودية الرياض

■ القوانين الحالية تمنح تسهيلات تمكن من تعزيز الشفافية وحوكمة الشركات وتحمي المستثمرين

بدوره أكد المحلل الاقتصادي عبد الرحمن العطا أن السعودية تعد أنشط دولة بالمنطقة من حيث استقطاب الاستثمار وتهيئة البيئة الاستثمارية، مشيرا إلى أن تشريعات القطاعات وتعديل البنية والبيئة الاستثمارية فيها ساهما في استقطاب الاستثمار الأجنبي بشكل كبير.

ولفت إلى أن السعودية مستمرة في تحفيز وتهيئة البيئة الاستثمارية، من خلال عملها الدؤوب في استكمال البنية التحتية، وفتح قنوات تواصل تجاري واقتصادي متنوع مع عدد من الدول المهمة صناعيا في مختلف المجالات، كمجالات الطاقة المتجددة والمناجم والتعدين وغيرها من الاستثمارات ذات القيمة الإضافية.

وفي غضون ذلك، تستضيف الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، خلال هذا الأسبوع بمقرها، وفودا تجارية واستثمارية من عدد من الدول، من بينها أميركا وأستراليا وزامبيا. وتندرج هذه اللقاءات ضمن سعي غرفة الرياض لتنشيط الجوانب الاستثمارية والشراكات التجارية بين السعودية ودول العالم، وتنظيم الملتقيات التي تجمع رجال الأعمال السعوديين بنظرائهم من الدول الشقيقة والصديقة.

بعد حسم الخلاف حول تفسير آلية تنفيذ نسبة 7 % من إجمالي مسطح المباني للحصة المستحقة لـ «المجتمعات العمرانية»

1.7 مليار دولار لحل نزاع «مدينتي» مع الحكومة المصرية

مشروع مدينتي بمصر

أعلنت مجموعة طلعت مصطفى القابضة أنها وقعت اتفاقا نهائيا مع الحكومة المصرية ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية لتسوية نزاعها بشأن أرض مشروع "مدينتي"، مقابل سداد مستحقات عينية ونقدية بقيمة 12.9 مليار جنيه تساوي نحو 1.7 مليار دولار.

وأضافت الشركة، وفق بيان أرسلته الشركة إلى البورصة المصرية أمس، أنها سعت إلى للوصول إلى هذا الاتفاق العادل أمام لجنة تسوية المنازعات بعد حسم الخلاف حول تفسير آلية تطبيق وتنفيذ نسبة 7% من إجمالي مسطح المباني للحصة العينية المستحقة لهيئة المجتمعات العمرانية عن قيمة أرض مشروع مدينتي، على ألا يقل المقابل العيني عن 9.979 مليار جنيه تساوي نحو 1.3 مليار دولار، لتصبح إجمالي المساحة المستحقة للهيئة نحو 3.195 مليون متر مربع مبان كاملة التشطيب.

وكان العقد المبرم بين هيئة المجتمعات العمرانية وطلعت مصطفى في عام 2010 ينص على حصول الهيئة على 7% من إجمالي مساحات الشقق السكنية المبنية بمشروع "مدينتي" وفقا لمراحل تنفيذ المشروع.

ويقع مشروع "مدينتي" على أطراف العاصمة المصرية القاهرة بمساحة 8 آلاف فدان، ويضم 120 ألف وحدة سكنية، باستثمارات تبلغ 120 مليار جنيه.

وكانت المحكمة الإدارية العليا، قد حكمت في عام 2010 ببطلان عقد بيع الأرض المخصصة لمشروع مدينتي الذي تبلغ قيمته 3 مليارات دولار من الدولة إلى مجموعة طلعت مصطفى، قائلة إن طريقة البيع باطلة وجعلت الثمن المدفوع أقل كثيرا من اللازم.

وأعقب ذلك صدور حكم آخر في نوفمبر 2011، بعدما جرى تعديل العقد مع الشركة، من محكمة القضاء الإداري أكد صحة العقد المبرم، وإلزام اللجنة العليا للتقييم المشكلة من الهيئة العامة للخدمات الحكومية بإعادة تقييم المساحة التي لم يتم تطويرها بأرض المشروع، وذلك وفقاً لسعر الأرض عام 2005.

وتمتلك "طلعت مصطفى" أكبر محفظة أراض في مصر بنحو 43 مليون متر مربع شاملة مشروعي مدينتي والرحاب، وتتجاوز أصولها نحو 53 مليار جنيه، فيما يبلغ رأسمالها المصدر نحو 20.6 مليار جنيه، وتبلغ القيمة السوقية لأسهمها في البورصة المصرية أكثر من 22 مليار جنيه.

قطر تحاول شراء «بورتا نوفا» العقاري بإيطاليا كاملاً

حي الأعمال بورتا نوفا

ميلانو - «رويترز»: أكد الرئيس التنفيذي لشركة هاينز إيطاليا إن صندوق الثروة السيادي القطري يعتزم شراء الحصة المتبقية البالغة 60 بالمئة في مشروع بورتا نوفا العقاري الفاخر في ميلانو.

وهاينز ومجموعة أونيبول الإيطالية للتأمين من بين البائعين.

واشترت قطر القابضة التابعة لصندوق الثروة السيادي القطري حصة نسبتها 40 بالمئة في حي الأعمال بورتا نوفا عام 2013 مقابل مبلغ لم تكشف عنه.

ويتخذ بنك أوني كريدت، أكبر المصارف في إيطاليا من ناطحة سحاب في بورتا نوفا مقرا رئيسيا جديدا له.

بريطانيا توقف صفقة من روسيا لشراء حقول في بحر الشمال

خام «برنت» يحقق أعلى زيادة شهرية منذ مايو 2009

القاهرة - برلين - «وكالات»: قفزت العقود الآجلة للنفط خلال الجلسة الماضية، محققة أول مكاسب شهرية من يونيو الماضي مع تعطل الإمدادات من بحر الشمال وإنخفاض الإنتاج خارج منظمة أوبك، إلى جانب تحسن الطلب الصيني على النفط.

وقد أغلق مزيج برنت مرتفعاً بأكثر من 4% منهياً الشهر على مكاسب بلغت 18%، وهي أكبر زيادة شهرية منذ مايو عام 2009.

أما خام نايمكس، فقد أنهى الجلسة على زيادة بواقع 3.3 في المئة، مسجلا ارتفاعا يفوق 3% خلال الشهر الماضي.

وقد اتسع الفارق السعري بين خامي برنت ونايمكس إلى 13 دولارا خلال الجلسة الأخيرة، وهي أعلى علاوة سعرية يسجلها برنت منذ يناير من العام الماضي.

في شأن نفطي آخر أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية في بيان لها أن شركة جنوب الوادي القابضة للبترول حققت كشفا بتروليا جديدا في جنوب البلاد باحتياطات تقدر بنحو 9.6 مليون برميل من الزيت الخام الخفيف.

وقالت الوزارة في البيان الذي حصلت «رويترز» على نسخة منه إن من المخطط بدء الإنتاج من الكشف البترولي الجديد في الربع الثاني من العام الحالي.

وجنوب الوادي القابضة للبترول واحدة من خمسة كيانات كبرى في وزارة البترول، وتتولى الإشراف على الأنشطة البترولية في جنوب وادي النيل.

أضافت الوزارة إن الإنتاج من الكشف الجديد الذي يعرف باسم «ملك» يتدفق بمعدل 430 برميل يوميا من الزيت الخام الخفيف عالي الجودة، ومن المقرر «العمل على زيادة معدلات الإنتاج حيث سيتم تنفيذ خطة لتنمية الكشف الجديد من خلال حفر 7 آبار جديدة».

ويقع الكشف بمنطقة امتياز غرب عش الملاحة التابعة لشركة أمنيكس الإنجليزية على بعد 30 كيلومترا من الغردقة، وقال بيان الوزارة إنه يعد «رابع كشف بترولي يتحقق في منطقة جنوب مصر».

ونقل البيان عن رئيس الشركة أبو بكر إبراهيم قوله إنه سبق تحقيق ثلاثة اكتشافات بترولية بمنطقة جنوب مصر هي البركة وغرب البركة بمنطقة كوم أمبو وكشف وبم في منطقة امتدادات تنمية غرب عش الملاحة والتي تساهم فيها مناصفة شركتا ثروة المصرية ولوك أويل الروسية.

الحكومة البريطانية أوقفت صفقة روسية لشراء حقول نفطية في بحر الشمال

■ مصر: كشف بترولي جديد في جنوب البلاد باحتياطات تقدر بـ 9.6 ملايين برميل من الزيت الخام الخفيف

وأشار إلى أن شركة جنوب الوادي تخطط لتكثيف نشاط البحث عن البترول والغاز في منطقة جنوب مصر من خلال المزايدة العالمية الجديدة التي تم طرحها في نهاية عام 2014 وتشمل 10 مناطق جديدة.

وفي الشهر الماضي قال إبراهيم لـ«رويترز»، إن الشركة طرحت المناطق العشر في 30 ديسمبر، وإن الموعد النهائي لتلقي العروض هو 31 مارس.

وقالت الوزارة الأسبوع الماضي، إنها ستطرح مزايدة عالمية جديدة للتنقيب عن النفط والغاز في البحر المتوسط. وذكرت الوزارة في بيان أن المزايدة تشمل ثمانية قطاعات في البحر المتوسط بمساحة إجمالية نحو 11849 كيلومترا مربعا.

وتطمح مصر لزيادة إنتاجها من النفط والغاز للوفاء بالطلب المتنامي على الطاقة في السنوات الأخيرة. وتسيطر الشركات الأجنبية على أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز في مصر، ومنها بي.بي وبي.جي البريطانيتان وإيني الإيطالية.

وفي لندن أوقفت الحكومة البريطانية صفقة لرجلي الأعمال الروسيين ميخائيل فريدمان وشريكه جيرمان خان لشراء 12 من حقول النفط والغاز في بحر الشمال، وذلك في إطار استحواذهما على دي.إي.إيه وهي وحدة النفط والغاز لشركة المرافق العامة الألمانية آر.دبليو.إي.

وتذرعت بريطانيا باحتمال فرض عقوبات على روسيا.

وقالت وزارة الطاقة البريطانية في بيان لها إنه «إذا سارت عملية الاستحواذ المقترحة على نهجها الحالي فإنه سيتم تنبيه (وزير الطاقة إد ديفي) بأن يطلب من الشركات الترتيب لعملية بيع أخرى لطرف ثالث».

ويمثل قرار بريطانيا مشكلة للرجلين، وهما من أصحاب المليارات بعد أن باعا نسبة كبيرة من الأصول النفطية التي كانا يملكانها في روسيا ويسعيان إلى التحول لأسواق الطاقة العالمية.

كان فريدمان وخان قد استعانا بالبريطاني جون براون، وهو رئيس تنفيذي سابق لشركة بي.بي البريطانية للنفط لمساعدتهما في توسيع نطاق أعمالهما في الخارج واستبعاد أي مخاوف قد تكون لدى حكومة بريطانيا بشأن علاقاتهما بالسياسة.

وقال دبلوماسيون أميركيون وأوروبيون إنهم يأملون من خلال فرض عقوبات على شركات تسيطر عليها الدولة في روسيا والدائرة المقربة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بإقناع روسيا بتغيير مسارها فيما يتعلق بأوكرانيا.

وقرار بريطانيا وقف الصفقة هو الأول من نوعه، إذ إنه لا يستند إلى العقوبات الحالية لكن إلى مخاوف بأن أي عقوبات أخرى قد تمس فريدمان وخان إلى جانب آخرين.